# مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة ٩٠٥٩

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيسة* | السيد خوجة | (ألبانيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد كوزمين |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد أبو شهاب |
| | أيرلندا | السيدة أوسوليفان |
| | البرازيل | السيدة أغيار باربوزا |
| | الصين | السيد سون جي تشيانغ |
| | غابون | السيدة أونانغا |
| | غانا | السيدة أوبونغ نتيري |
| | فرنسا | السيدة ديم لابيل |
| | كينيا | السيد كيبوينو |
| | المكسيك | السيد أروتشا أولابويناغا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد إيكرسلي |
| | النرويج | السيدة هايمرباك |
| | الهند | السيد راغوتاهالي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد ميلز |

## جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506.
وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ريتشر.

**السيد ريتشر** (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم فيما أقدم التقرير الثامن (انظر S/2022/434) لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

خلال الأشهر الستة الماضية، واصل الفريق إحراز تقدم كبير في عمله في مجال التحقيق. وبعد أكثر من عامين من القيود والتدابير الوقائية، استعاد الفريق كامل طاقته وأصبح أقوى من أي وقت مضى مع تنامي وجوده في العراق. وعلى خلفية التحديات التي تفرضها الجائحة، واصلنا تحقيق نتائج فيما يتعلق بالمساءلة بالنسبة للناجين وأسرهم وعززنا شراكاتنا في البلد وفي جميع أنحاء العالم وكثفنا سعينا لتحقيق المساءلة والعدالة عن الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش.

بشكل عام، زاد نشاطنا في جمع الأدلة، حيث عادت أساليب العمل إلى سابق عهدها، وذلك وعلى سبيل المثال عندما يتعلق الأمر بفتح المقابر الجماعية والأنشطة الميدانية الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظنا على ما مجموعه ٤,٥ ملايين صفحة مطبوعة من الأدلة الوثائقية الواردة من المحاكم في جميع أنحاء العراق وحولناها إلى أشكال رقمية. وقد تم ذلك بالتعاون الوثيق مع السلطة القضائية العراقية وحكومة العراق، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان. وبذلك، يمكننا تقليل أوقات البحث في قواعد البيانات من أيام إلى دقائق ومساعدة السلطات العراقية على الاستفادة الكاملة وبصورة أفضل من بياناتها وسجلاتها. وهذا المسعى ذو أهمية حيوية للتمكين من تنفيذ إجراءات قانونية فعالة وعادلة، وهو بالغ الأهمية للحفاظ على السجل التاريخي لجرائم داعش الدولية في العراق. وما زالت جميع أعمالنا تجري في امتثال تام للمعايير القانونية الدولية وسياسات الأمم المتحدة الواجبة التطبيق.

منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8914)، نجح الفريق في إحراز تقدم في كامل نطاق أنشطتنا في مجال التحقيق، مثل إجراء مقابلات مع الشهود وإجراء تحليل للأدلة وصياغة ملفات القضايا. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأمثلة على التقدم المحرز في تحقيقاتنا والنهج المتبعة نحو السعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بجرائم داعش في العراق.

أحرزت التحقيقات بشأن "بيت المال" التابع لداعش تقدمًا كبيراً. ويبين مشروع موجز أولي للقضية كيف وفر "بيت المال" مواد حيوية ودعمًا ماليًا للهيكل العام للتنظيم، بما في ذلك إدارة مدفوعات الوحدات التي يُزعم أنها ارتكبت جرائم دولية أساسية. وقام "بيت المال" بدور حاسم في العمليات اليومية لتنظيم داعش. ونعتزم تقديم تقارير استراتيجية إضافية إلى نظرائنا في الجهاز القضائي العراقي تتناول الأداء الداخلي لـ"بيت المال"، للمساعدة في زيادة فهم الأنشطة المالية لداعش. وهذا أمر مهم بشكل خاص لأن تتبع الأموال يعني رسم خرائط للمنظمة وفهم هيكلها وتحديد التسلسل الهرمي والمسؤولين عن إصدار الأوامر. وهو يقربنا من تحديد الأفراد الذين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن طائفة الجرائم الدولية البشعة المرتكبة في العراق.

ومنذ إحاطتي الأخيرة، لا تزال التحقيقات جارية في استحداث واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقد كشفت عن معلومات جديدة. ومن خلال إيفاد بعثات ميدانية إلى المواقع ذات

الصلة والعمل مع المجتمعات المحلية المتضررة والتعاون مع السلطات العراقية، جمع الفريق وحفظ شهادات وأدلة رقمية ووثائقية تتعلق بصنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها.

وستنظر تحقيقاتنا عن كثب في نظام الشراء الأساسي لهذه الأسلحة والتدفقات المالية ذات الصلة. ويستلزم ذلك التركيز على تورط أفراد معينين، بمن فيهم أولئك الذين شاركوا في إجراء تجارب بشرية باستخدام عوامل كيميائية على الأشخاص المحتجزين. وما زالت آثار هذه الهجمات الكيميائية، أي المشاكل الصحية الحادة التي يعاني منها الناجون والمجتمعات المحلية المتضررة، مستمرة حتى يومنا هذا.

وقد ساعدت تحقيقات الفريق في إعداد ملفات مخصصة للقضايا وتحديد الأشخاص الذين يُزعم أنهم مسؤولون أكثر من غيرهم، على سبيل المثال، عن الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية وتلك المرتكبة ضد منتسبي أكاديمية تكريت الجوية، المعروفة أيضا باسم معسكر سبايكر. وأسهم تحقيقنا بشأن أكاديمية تكريت الجوية في تحديد هوية الجناة المزعومين من تنظيم داعش الذين قاموا بدورا بارز في مضايقة وإساءة معاملة وترويع السكان المدنيين في مدينة تكريت وناحية العلم. وكشفت التحقيق أن داعش استهدف بشكل منهجي جميع الأشخاص الذين كانوا لا يتفقون مع أيديولوجيته. ويشمل ذلك أولئك الذين ينتمون أو يُعتقد أنهم ينتمون إلى مجموعات إما معارضة لداعش أو غير داعمة أو غير مؤيدة له. ويشمل ذلك الطائفة الشيعية والمنتسبين إلى السلطات الحكومية وأفراد قبائل محددة وأولئك الذين ساعدوا طلبة أكاديمية تكريت الجوية والعسكريين العاملين هناك.

وينظم فريق التحقيق، بالتعاون مع البعثتين الدائمتين للعراق وفنلندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حدثا عاما استثنائيا بشأن مذبحة التلاميذ العسكريين في أكاديمية تكريت الجوية، سيعقد في قاعة مجلس الوصاية يوم الجمعة، ١٠ حزيران/يونيه، الساعة ١٣/١٥. وسنعرض فيلما قصيرا عن تحقيقنا، يليه حلقة نقاش للخبراء ومداخلات من الحضور. ويتزامن هذا الحدث مع الذكرى السنوية الثامنة للمجزرة.

كما لا يزال التحقيق في الإعدام الجماعي لما يقرب من ٦٠٠ محتجز في سجن بادوش في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤ يكتسب زخما. ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى أعمال فتح المقبرة الجماعية في وادي بادوش الذي قامت به مديرية المقابر الجماعية العراقية، بدعم تقني وتشغيلي قدمه فريقي. وشاركنا مباشرة مع المحكمة العراقية المختصة في ذلك التحقيق لتحديد هوية مرتكبي المذبحة، بمن فيهم أفراد محتجزون حاليا. ويتماشى ذلك مع اعتزام الفريق تكثيف التحقيقات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الموصل، عاصمة ما كان يسمى بالخلافة. ويكفل فريق التحقيق أن تشكل التحقيقات في الجرائم الجنسية والجنسانية التي ارتكبها تنظيم داعش جزءا من كل تحقيق.

وكجزء من هذا النهج، نواصل إجراء مقابلات مع النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي وقعن ضحايا للاسترقاق الجنسي على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وآخرين من الأشخاص الذين يمكنهم تقديم معلومات عن الجناة، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وتعتبر الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وتؤثر عليهم أيضا أولوية قصوى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الفريق مقابلات مع صبية تركمان شيعة جندهم تنظيم الدولة الإسلامية.

هذه ليست سوى بعض الأمثلة على العمل الذي قامت به، ولا تزال تقوم به وحدات الفريق الست للتحقيق ووحدتاه المواضيعيتان، مما يعزز التحقيقات الهيكلية التي يجريها الفريق في الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة ضد جميع المجتمعات المتضررة في العراق، بما في ذلك الطوائف المسيحية والسنية والشيعية والتركمان الشيعة والكاكائية والشبك.

ويعني نهجنا الذي يركز على الضحايا والناجين أن كل شخص متضرر يحظى بالأهمية وأن جميع الجرائم الدولية التي ارتكبها أعضاء تنظيم داعش سيتم التحقيق فيها بدقة والاحتفاظ بسجلها من الأدلة على النحو الواجب. إن جلسة اليوم لا تسمح لي بالخوض في جميع أعمالنا بالتفصيل. ويغطي التقرير الثامن المقدم مؤخرا إلى مجلس الأمن (انظر S/2022/434) بمزيد من التعمق كل التقدم الذي أحرزه الفريق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لحكومة العراق والقضاء العراقي وسلطات حكومة إقليم كردستان على دعمها لتنفيذ

ولايتنا. وقد جعلت من أولوياتي إقامة حوار مستمر مع كبار أعضاء الحكومة العراقية والحفاظ عليه، بما في ذلك الرئاسة، ومكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، ومستشار الأمن القومي.

ونعمل معا على كفالة المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش في محاكمات قائمة على الأدلة ووفقا للإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ومن خلال القيام بذلك، فإننا نهدف إلى تعزيز العدالة باسم عدد كبير من الضحايا والناجين من الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد شعب العراق.

وفي حلقة عمل للمناقشة الاستراتيجية عقدت في كانون الثاني/يناير مع لجنة التنسيق الوطنية برئاسة نائب وزير الخارجية، درسنا تعاوننا وحددنا سوية المجالات المشتركة ذات أولوية، بما في ذلك تبادل المعلومات وبناء القدرات مع النظراء الوطنيين وتنسيق العمليات في مجالات فتح المقابر الجماعية وإعادة رفات الضحايا التي تم التعرف عليها إلى أسرهم.

وقد أحرز تعاون فريق التحقيق مع وزارة الخارجية العراقية تقدما كبيرا خلال الأشهر الستة الماضية. وكما تم الاتفاق عليه خلال حلقة النقاش الاستراتيجية وبناء على طلب الوزارة، ما فتئنا نعمل بالتنسيق مع السفارات العراقية في مختلف البلدان لتنظيم سلسلة من الأحداث الخاصة لتعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش.

وفي نيسان/أبريل، عقدنا حدثا في برلين بعنوان "التحقيق في الأبعاد المالية لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية: الإطار القانوني والتنظيمي الدولي". وجدد فريق التحقيق والعراق وألمانيا التزامهم بمواصلة التحقيق في الأبعاد المالية للجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش. والحدث الخاص المقبل الذي سيعقد هذا الأسبوع هو أيضا جزء من تعاوننا العالمي مع العراق.

وتماشيا مع اختصاصاته، يلتزم فريق التحقيق بتحسين طرائق تبادل المعلومات مع حكومة العراق والقضاء العراقي. وبناء على ذلك، وسع الفريق الترتيبات مع أعضاء السلطة القضائية العراقية وزاد من تفعيلها مما سمح بتبادل المعلومات ذات الصلة بالجرائم المالية المرتكبة فيما يتصل بأنشطة تنظيم داعش في العراق. وقدمت لمحة عامة عن نتائج التحقيق الرئيسية في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة اليزيدية والتلاميذ العسكريين في أكاديمية تكريت الجوية إلى أعضاء لجنة التنسيق الوطنية في بغداد.

ويعتقد فريق التحقيق أنه من الضروري اغتنام كل فرصة لمحاسبة مرتكبي جرائم تنظيم داعش على الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في العراق – جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. هناك مناقشات جارية في العراق لاعتماد الإطار القانوني اللازم للتعامل مع جرائم تنظيم داعش كجرائم دولية أساسية أمام المحاكم العراقية. ويقف فريق التحقيق على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة التقنية والعمل مع مجلس النواب العراقي، فضلا عن السلطة القضائية، للمضي قدما. ونأمل أن تحدث تطورات إيجابية في الأشهر المقبلة، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم العراق في تلك الجهود.

أشعر أنا وفريقي بالفخر لأننا ننعم بجمال العراق ومعالمه التاريخية وكرم ضيافة مجتمعاته المتنوعة بشكل مباشر. بالنسبة لي، فإن مشاركة المجتمع المحلي وانخراطي في حوار مستمر مع المجتمع المدني هما هدفان رئيسيان لفريق التحقيق.

وفي الشهر الماضي، نظم فريق التحقيق، بالشراكة مع مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، في بغداد المؤتمر الرفيع المستوى الثاني بشأن موضوع"البيان المشترك بين الأديان بخصوص ضحايا تنظيم داعش". وضم المؤتمر قادة دينيين من جميع محافظات العراق وطوائفه الدينية المتنوعة، الذين أكدوا أن كفالة المساءلة عن جرائم تنظيم داعش وتوفير العدالة لجميع الضحايا، بغض النظر عن عقيدتهم، هما خطوتان مهمتان نحو المصالحة. ولا يزال فريق التحقيق يضطلع بدور مهم في تلك العمليات.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، عقدنا اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي الرابع لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق والمنظمات غير

الحكومية، الذي ركز على تدمير تنظيم الدولة الإسلامية للتراث الثقافي في العراق، وهو مجال سيوسع فيه الفريق تحقيقاته في الأشهر المقبلة. كان تدمير تنظيم داعش الوحشي للتراث الثقافي محاولة لمحو تاريخ العراق الثقافي المتنوع. وبعد الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8914)، زرت موقع نمرود، الذي فجره تنظيم داعش في عام ٢٠١٥ – وهو موقع عمره ٣ ٠٠٠ عام تحول إلى كومة من الأنقاض. لقد تأثرت كثيرا بتدمير ذلك الموقع وغيره من مواقع التراث الثقافي التي زرتها مؤخرا.

وفي الوقت نفسه، ما زلت معجبا بجهود العراق المستمرة لترميم تلك المواقع. ويمكنني مقارنة ترميم مواقع التراث الثقافي بعملنا في فريق التحقيق في السعي لتحقيق المساءلة والعدالة. إنها تستغرق سنوات وهي عملية مضنية، ولكنها عمل يجب القيام به. ونحن في فريق التحقيق ملتزمون بمواصلة تحقيقاتنا لكفالة محاسبة أعضاء تنظيم داعش عن الجرائم الفظيعة في العراق أمام المحاكم المختصة في العراق وأماكن أخرى.

وقد أثبتت المساهمات الخارجة عن الميزانية في الصندوق الاستئماني لفريق التحقيق أنها حيوية لعملياتنا واستمرار العديد من خيوط التحقيق والمشاريع المتميزة. ولذلك، ما زلنا نعتمد على التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. ونرحب بالمساهمات مؤخرا من الدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا والهند. ونحن ممتنون أيضا على التعهدات المعلنة مؤخرا بأموال إضافية التي قطعتها هولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الآن، قدمت ١٥ دولة أموالا خارجة عن الميزانية إلى فريق التحقيق، وهو أمر مشجع جدا.

وفي الوقت نفسه، ندعو المزيد من الدول إلى النظر في المساهمة ماليا في عملنا لتمكيننا من الاستفادة من فرص تحقيق العدالة في الوقت الراهن وفي المستقبل. ونشجع الدول على تقديم مساهمات غير مخصصة لدعم عملياتنا العامة حتى نتمكن من مواصلة إدارة الأموال بصورة سريعة ومرنة وقائمة على الاحتياجات. وبدون تمويل من خارج الميزانية، سيتعين تقليص تحقيقات فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وعملياته الأوسع نطاقا سعيا إلى تحقيق المساءلة. ويؤثر ذلك أيضا على المساعدة التي نقدمها إلى الولايات القضائية للدول الأعضاء التي تحقق حاليا في سلوك الأفراد المنتسبين إلى تنظيم داعش وتقاضيهم.

وزاد فريق التحقيق من دعمه للإجراءات المحلية الجارية في عدة دول أعضاء، بالتشاور مع حكومة العراق. وحتى اليوم، طلب ما مجموعه ١٥ دولة عضوا المساعدة من فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتستمر الطلبات في الازدياد، مع تزايد عدد الولايات القضائية التي تنظر في طلب المساعدة. ولعل أبرز إسهام في ذلك السياق هو الإدانة التاريخية لعضو تنظيم داعش طه الجميلي في فرانكفورت العام الماضي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وكما دعمنا هيئة الادعاء السويدية أثناء محاكمة امرأة اتهمت وأدينت أخيرا بارتكاب جريمة حرب بتجنيد طفلها خلال فترة وجودها مع تنظيم داعش. وشملت تلك المساعدة تقديم شهادات خبراء عن ممارسات تنظيم داعش فيما يتعلق بالتجنيد والتجنيد القسري واستخدام الجنود الأطفال.

كما واصل الفريق دعم فريق التحقيق المشترك الذي أنشأته سلطات الادعاء الوطنية في السويد وفرنسا للفصل في الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الطائفة الأيزيدية في عام ٢٠١٥. ويساعد الفريق في مجموعة من خطوات التحقيق، بما في ذلك المقابلات المركزة مع الشهود الأيزيديين في العراق وأماكن أخرى وجمع الأدلة في ساحة المعركة المتعلقة بشبكات استرقاق الأيزيديين، فضلا عن عمليات البحث داخل مقتنياتنا من الأدلة وقاعدة بياناتنا. وبهذه الطريقة، نهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من تعرض الضحايا للصدمة مجددا، تمشيا مع التزامنا بنهج يركز على الضحايا والناجين. كما أن العمل مع فريق التحقيق المشترك يمكننا أيضا من تحديد الروابط بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب واستغلالها على نحو أفضل

عبر الولايات القضائية بغية تيسير الملاحقات القضائية في عدد من الدول الأعضاء.

وقبل ثلاثة أسابيع، قمت بزيارة ميدانية مشتركة إلى سنجار ودهوك مع السيدة أليس ندريتو، المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية. والتقينا بالناجين من الإبادة الجماعية ومن الاسترقاق الجنسي لتنظيم داعش، الذين حصل بعضهم على حريتهم قبل عامين فقط، وبعضهم، ينبغي أن أؤكد، لا يزال لديه أقارب يستعبدهم التنظيم حتى يومنا هذا. وبينما كنت أستمع إلى أفكار هؤلاء الشباب وشواغلهم، رأيت الألم والحزن ولكن أيضا المرونة والتصميم. وقد كنا جالسين على أرضية منزل أحد الناجين، الذي لا يزال قيد الإنشاء، على مشارف مخيم خانكي للاجئين، حيث شدد الناجون الأيزيديون على أهمية الإدانة بالإبادة الجماعية في فرانكفورت وأخبرونا أن هذا ما يريدون أن يروه يحدث في العراق. وكررت تأكيد التزام الفريق بالعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف، وهو التزام ندين به للناجين وللعدالة الدولية وللبشرية جمعاء.

فالجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش من أبشع الأعمال التي شهدناها في التاريخ الحديث. ويجب تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن هذه الأعمال ومحاكمتهم في نهاية المطاف وإدانتهم على جرائمهم على الصعيدين الوطني والدولي. ولن نتمكن من تحقيق العدالة للعديد من الضحايا والناجين وضمان سماع أصواتهم إلا بمقاضاة وإحالة هذه الأعمال الوحشية بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ولا يمكننا أن نسهم في عمليات المصالحة الأوسع نطاقا في العراق إلا بالبقاء محايدين وخدمة جميع المجتمعات المتضررة. وسيواصل الفريق عمله على هذا المسار المؤدي إلى تحقيق المساءلة. وأشكر المجلس على دعمه.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ريتشر على إحاطته.

أود أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة ٥٠٧، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تماشيا مع التزام مجلس الأمن بجعل الجلسات المفتوحة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد إيكرسلي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بتقرير المستشار الخاص عن العمل الهام جدا الذي يقوم به بمعية فريقه.

لقد صدم العالم بالجرائم المروعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأساليبه الهمجية واستخدامه للإعدام الجماعي والتعذيب والاغتصاب. ويجب أن نحافظ على تصميمنا الجماعي على ضمان المساءلة عن جميع المعاناة التي سببها تنظيم داعش. ولذلك، تؤكد المملكة المتحدة من جديد دعمها القوي لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتقدم الذي يحرزه. وعلى وجه الخصوص، نؤيد بقوة جهود الفريق للمساهمة في الملاحقة القضائية المحلية لأعضاء تنظيم داعش في ١٥ دولة عضوا، بما في ذلك السويد وألمانيا. ونرحب أيضا بالجهود الشاملة التي يبذلها الفريق للتحقيق في تمويل جرائم تنظيم الدولة الإسلامية من خلال بيت المال، على النحو الذي وصفه المستشار الخاص. وإن التوثيق التفصيلي لبيت المال أمر حيوي إذا أردنا إرساء المساءلة عن النطاق الكامل لنشاط تنظيم داعش وتحديد التسلسل الهرمي الكامل للتنظيم.

ونكرر تأكيد دعمنا لعمل الفريق مع القضاء العراقي لتطوير القدرة على التعامل مع المجموعة الكاملة من تلك الجرائم المعقدة. ونأمل أن نراه يستمر ويتعزز، ونرحب بتعاون الحكومة العراقية مع عمل الفريق.

ونشيد باستمرار الفريق في التركيز على رفاه الناجين وتجاربهم، فضلا عن جهوده المتواصلة للتواصل مع جميع المجتمعات المتضررة في العراق، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينية. وكما قال المستشار الخاص، فإن قدرة تلك المجموعات الناجية على الصمود ملهمة. وعلى وجه الخصوص، فإن ضمان توثيق تجارب الناجين من الاسترقاق الجنسي والعنف، مثل النساء والفتيات من الطائفة الأيزيدية، بأمان وفعالية خطوة أولى نحو تحقيق العدالة والمساءلة عن تلك الجرائم البشعة. ولهذا السبب ساهم خبراء التحقيق التابعون للفريق في تطوير

مدونة مُراد، وهي مدونة قواعد سلوك عالمية لجمع المعلومات من الناجين، أطلقناها مع نادية مراد في ظل رئاستنا الأخيرة لمجلس الأمن. كما دعمنا المنظمة الدولية للهجرة وعملها مع مديرية رعاية الناجين في العراق، مما سهل تصميم وتنفيذ آلية تعويضات فعالة ويمكن الوصول إليها.

وتستحق بعثة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الدعم الكامل من المجلس. وإن تعاون الفريق الوثيق مع حكومة العراق أمر حيوي إذا أردنا تحقيق العدالة والمساءلة التي يستحقها الضحايا والناجون من فظائع تنظيم داعش.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المستشار الخاص السيد كريستيان ريتشر، على إحاطته الشاملة وأرحّب بمشاركة السفير محمد بحر العلوم معنا اليوم.

إن تحقيق العدالة لضحايا جرائم تنظيم داعش يعد محوريا في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، فضلا عن أنه يوجه رسالة واضحة للإرهابيين حول العالم أن المجتمع الدولي عازم على محاسبتهم على جرائمهم البشعة. ومن هذا المنطلق، تشيد دولة الإمارات بالجهود الهامة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تعزيز محاسبة داعش على جرائمهم، والتي شملت إحراز تقدم في عدة ملفات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما عبر إتمام التقرير الأوليّ لتقييم القضية المتعلقة بتطوير واستخدام أسلحة كيميائية وبيولوجية من قبل داعش، وكذلك بالنسبة للتحقيقات المتعلقة بعمليات تمويل جرائمهم الإرهابية.

ونحث على ضرورة استمرار الفريق في التحقيق في جرائم داعش ضد المجتمعات المحلية، ومنها الأيزيديين، وإكمال عمليات البحث عن المقابر الجماعية في سنجار وتلعفر وغيرها، والتعرف على هويات الضحايا، مع إيلاء أهمية لاستكمال القضايا المتبقية بصورة عاجلة ودون تأخير، لتحقيق العدالة لذوي الضحايا وإتاحة المجال لدفن أحبائهم بكرامة. ووفقاً للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، لا بد من توفير جميع الأدلة للسلطات العراقية ذات الصلة، باعتبارها المتلقي الرئيسي لهذه الأدلة، ليتم استخدامها في المحاكم لمحاسبة أفراد تنظيم داعش على جرائمهم ولتحقيق العدالة.

نشيد هنا بجهود فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ في تقديم الخبرات والدعم التقني للعراق، بما يشمل تزويد الحكومة بنظام إدارة المعلومات المختبرية المتقدم (LIMS) والذي يتيح مطابقة الحمض النووي للتعرف على هويات الضحايا. كما نؤكد على الدور الهام للفريق في رقمنة وأرشفة الأدلة المتوفرة لدى المحاكم العراقية للحفاظ عليها من التلف.

ونثني أيضاً على استخدام الفريق لوسائل التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقات مثل"Zeteo" الذي أدخل تحسينات كبيرة على قدرة الفريق في التعرف على هويات مرتكبي الجرائم الإرهابية، ونحث على مواصلة تطوير هذه الأساليب التي يمكن الاحتذاء بها في التحقيقات المتعلقة بجرائم مماثلة في مناطق أخر ى، كما أنها تؤكد على الدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وتولي دولة الإمارات أهمية خاصة للعمل الذي تقوم به الوحدة التي خصصها الفريق للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، ومنها جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما يشمل التعاون مع هيئات خاصة لتقديم الدعم النفسي للضحايا، إذ حرص بلدي على دعم هذه الوحد ة عبر تقديم نصف مليون دولار أمريكي، انطلاقاً من إيماننا بأهمية اتباع نهج يراعي احتياجات المرأة أثناء عمليات التحقيق في جرائم داعش.

إن تقديم الدعم للضحايا يشمل أيضاً إعادة ترميم وبناء الإرث الثقافي العريق الذي سعى تنظيم داعش إلى تدميره لمحو هوية وتاريخ مجتمعات عراقية بالكامل، حيث طالت جرائمهم مواقع تاريخية ومقدسة مثل كنيستي الطاهرة والساعة، وجامع النوري في الموصل، إذ تساهم حالياً دولة الإمارات في إعادة بناء هذه المعالم الثلاثة بالتعاون مع

منظمة اليونسكو في إطار الجهود الدولية ضمن مبادرة "إحياء روح الموصل". ونشيد هنا بتمسحك الشعب العراقي بتاريخه وإرثه المتنوع وبمقاومته لمحاولات طمس الهوية التي تعرض لها.

ختاماً، تشدد دولة الإمارات على ضرورة مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لضمان هزيمة التنظيم ومنع انتشار أفكاره العنيفة أينما وجدت، وجلب المنتمين لهذا التنظيم الإرهابي إلى العدالة لمحاسبتهم على جرائمهم ضد الأبرياء. وعليه، نرحّب بانضمام فريق التحقيق لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب ونؤكد على حر ص دولة الإمارات على تعزيز التعاون مع الفريق ودعمه في أداء مهامه بفعالية.

**السيدة أونانغا** (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المستشار الخاص، السيد كريستيان ريتشر، على إحاطته المفصلة جدا بشأن التقدم المحرز في أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأؤكد له دعم غابون. كما أشير إلى وجود الممثل الدائم للعراق بيننا وأرحب به.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على إدانة غابون بأشد العبارات لجميع أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وأؤكد دعمنا الكامل لجهود مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. ونؤيد استراتيجية مجلس الأمن لمنع انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مثل المنظمات الإرهابية، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب.

يؤكد التقرير الثامن (انظر S/2022/434) لفريق التحقيق المقدم للاستعراض التقدم الكبير المحرز في مجال التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يستند ذلك التقدم إلى التعاون الجيد بين فريق التحقيق والسلطات العراقية. ونرحب بهذا التعاون وندعو إلى تعزيزه لضمان المساءلة عن الجرائم.

ونرحب بالاستخدام الرشيد لأحدث التقنيات، لا سيما الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى تسريع نسخ وثائق الأدلة، الأمر الذي يسهّل الوصول إلى تلك الوثائق ويوفر الكثير من الوقت.

كما نلاحظ باهتمام دعم الفريق لقضاة التحقيق والمحققين العراقيين في تجهيز ملفات القضايا لمحاكمة أعضاء داعش على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ونرحب بجهود الفريق في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين، مثل ارتكاب العنف الجنسي واستعباد المجتمعات المسيحية من قبل داعش، فضلا عن الأسلمة القسرية.

ونشيد بالنهج العملي الذي يركز على الناجين، مع إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل عملية التحقيق، الأمر الذي سمح بالوصول إلى الناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني وغيرهم من الناجين الضعفاء على الرغم من القيود الاجتماعية الصعبة.

تشكّل المطالبة بمساءلة أعضاء داعش جزءا من مكافحة الإرهاب وإعادة بناء الأمة والدولة العراقية. وتقتضي مكافحة الإفلات من العقاب تعاون المجتمع الدولي بسبب أنشطة داعش العابرة للحدود. تحقيقا لتلك الغاية، يؤيد بلدي التعاون بين فريق التحقيق ومستشارية الأمن القومي لإبرام اتفاق من شأنه أن ييسر تبادل المعلومات في سياق جزاءات الأمم المتحدة وتجميد الأصول الوطنية.

كما نرحب بالاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش الذي عقد في المغرب في ١٢ أيار/مايو. ومن الأهمية بمكان التصدي للتهديد العالمي الذي يشكله داعش من خلال تنسيق كلي وشامل للجهود.

وبطبيعة الحال، تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الرئيسية عن محاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة على أراضيها. وبالتالي يجب تنفيذ جميع المبادرات مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الآخرين على أراضيه، وفقا للفقرة ٣٩ من ولاية فريق التحقيق (انظر S/2018/118، المرفق).

في الختام، نود أن نؤكد على الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف الملائمة للعدالة التصالحية فيما يتعلق بقتل المواطنين العراقيين، لا سيما، وخاصة الإيزيديين خلال جرائم الحرب وجرائم الإبادة

الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها داعش. ومن الضروري اتباع نهج شامل لزيادة جمع المعلومات إلى أقصى حد ممكن لضمان تحسين إثبات الحقائق.

**السيد أروشا أولابويناغا** (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد كريستيان ريتشر وفريقه على عرض التقرير الثامن (انظر S/2022/434) عن عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يبين التقدم المحرز في التحقيقات الجارية.

ونسلط الضوء على وجه الخصوص على أهمية التقييم المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل تنظيم (داعش) في العراق حيث توفرت نتائج قاطعة فيما يتعلق بالهجوم الذي ارتكب في تازة خورماتو في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦. ونتفق مع قرار السيد ريتشر إعطاء الأولوية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش باستخدام الأسلحة الكيميائية نظرا لخطورتها الهائلة وحظرها بموجب القانون الدولي. ولن يسمح المجتمع الدولي بإفلات تلك الجرائم من العقاب وإلا، فإننا نخاطر بأن تضع جهات فاعلة أخرى حكومية وغير حكومية، في أماكن أخرى تصميمنا الجماعي على المحك.

لذلك نتفق مع ما ورد في التقرير من أنه يجب علينا الانتقال من مرحلة التحقيق إلى مرحلة جديدة من الملاحقات القضائية بعد أن توفرت لدينا الآن الأدلة الكافية التي جمعها فريق التحقيق. ومن الجدير بالثناء أن هذه الفترة المشمولة بالتقرير شهدت مضاعفة الأدلة الوثائقية التي حفظها أعضاء الفريق، فضلا عن رقمنتها.

لذلك، يجب ألا يحيد بصرنا عن أن الهدف النهائي لجميع هذه التحقيقات يتمثل في الملاحقة الجنائية في المحاكم الوطنية والدولية على السواء، للأفراد الذين تثبت مسؤوليتهم عن جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ونؤكد مجددا أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد. بيد أن التعاون مع السلطات العراقية يكمن في صميم نجاح عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونسلم بأنه أحرز تقدما على هذه الجبهة. إن استخراج الجثث من ثلاث مقابر جماعية في سنجار في آذار/مارس الماضي يعتبر بالتحديد شهادة على ذلك التعاون الإيجابي.

ومما لا شك فيه أن مشاركة السلطات الوطنية بحسن نية لا مندوحة منها ليتسنى الانتهاء من التحقيقات المعلقة وحتى تتمكن أسر الضحايا من الوصول إلى الحقيقة، ومن ثم إلى المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. ويتوقف ذلك أيضا على إجراء محاكمات عادلة، مع الاحترام الكامل لاتباع الإجراءات القانونية الواجبة، يحدد فيها البلد المتضرر نفسه المعيار اللازم لإقامة العدل. وفي هذا الصدد، لا بد من اعتماد تشريعات وطنية معلقة لتوفير مضمون للمحاكمات الجنائية لأولئك الذين ارتكبوا الجرائم التي حقق فيها فريق التحقيق. ونأمل أن يبين التقرير المقبل للأمين العام تقدما أكبر تحقيقا لهذه الغاية، وأن يستمر عدد المحاكمات التي فُتحت، بفضل جمع الأدلة وحفظها من جانب فريق التحقيق، في الزيادة وأن يترجم ذلك تدريجيا إلى تعويضات للضحايا.

**السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد ريتشر على إحاطته الموضوعية بشأن النتائج التي تمخضت عن فترة ستة أشهر من العمل الذي قام به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. لقد درسنا بعناية التقرير الثامن (انظر S/2022/434) لفريق التحقيق الذي يرأسه السيد ريتشر، ونرحب باستكمال الأعمال التحضيرية لتقرير تقييم الحالة الأولي بشأن التحقيق في تطوير واستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق.

وكما يتبين لنا من التقرير، فإن القيادة العليا لتنظيم داعش شجَّعت على استخدام هذه الأسلحة. ونأمل من فريق التحقيق أن يضاعف جهوده من أجل جمع البيانات على نحو أكمل، والقيام بتحليل شامل لكل المعلومات المتاحة المتعلقة بالبرنامج الكيميائي لتنظيم داعش في العراق.

بالنظر إلى برنامج إرهابيي تنظيم داعش بشأن تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية في العراق، ربما يكون من السذاجة الاعتقاد بأنهم لن يستخدموا، نهجا مماثلا خارج حدود البلد أيضا، على سبيل المثال، في سوريا المجاورة. وإذا كان التحالف الغربي في هذه الدولة المجاورة، في نفس الوقت، يسعى كالعادة للإطاحة بحكومة شرعية، ستتاح لهؤلاء الإرهابيين كل فرصة للتهرب من المسؤولية والمساءلة، وسيلقون باللوم عن أعمالهم على الحكومة غير المرغوب فيها، وبعد ذلك ستنفذ سلسلة من الضربات بالقذائف على منشآتها.

ويفهم أعضاء المجلس المسألة التي أشير إليها، أي الخطة التي استخدمها ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا – في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في عمل اختاروه من أعمال العدوان غير المبرر وغير المستفز. فقد استخدموا حينها القذائف التسيارية التي أطلقت من البحر ومن الجو لضرب منطقة دوما الواقعة على مشارف دمشق.

ويعمل فريق التحقيق بوتيرة جيدة في إجراء التحقيق بشأن أداء الخزانة المركزية لتنظيم داعش. ونعتقد أن هذا من بين أكثر المجالات الواعدة من وجهة نظر جمع الأدلة، مما سيمكننا من إقامة الصلات الرئيسية داخل التنظيم، وربما تحديد رعاة تلك الجماعة. ونلاحظ أيضًا استمرار جمع الأدلة بشأن جوانب التحقيق التي أُنجزت بالفعل، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الطوائف السنية، والمسيحية، والكاكائية، والشبك، والتركمان الشيعة. ونلاحظ أيضا استمرار إضافات للأدلة في المجالات التي أجريت فيها تحقيقات بالفعل، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين في سنجار، وقتل الطلاب في أكاديمية تكريت الجوية، وإعدام المعتقلين الشيعة في سجن بادوش المركزي.

ونشدد على أن مهمة فريق التحقيق ينبغي ألا تقتصر على جمع الأدلة فحسب. فأولا وقبل كل شيء، تتمثل مهمة الفريق في دعم الجهود المحلية في العراق والرامية إلى تقديم الإرهابيين إلى المساءلة في إطار النظم القضائية الوطنية. وينبغي أن تكون السلطات العراقية نفسها المتلقي الرئيسي للأدلة التي جمعها الفريق، على النحو المبين صراحة في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ونشجع على منح تلك السلطات حرية هذا الوصول إلى الأدلة في أقرب وقت ممكن. ونحن مقتنعون بأن هذا من شأنه أن يعجل كثيرا بعملية محاسبة الناس على الجرائم الدولية.

**السيد كيبوينو** (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص، السيد كريستيان ريتشر، على إحاطته وأرحب بالممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

تشيد كينيا بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في جميع جوانب التحقيق، على النحو المبين في تقريره الثامن (انظر S/2022/434)، ونرحب ترحيبا خاصا باستكمال تجميع الموجزات الأولية للقضايا، والانتقال إلى مرحلة بناء ملفات القضايا المستهدفة ضد الجناة الذين تم تحديد هويتهم لكونهم الأكثر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش.

يتطلب النجاح في إنجاز المرحلة التي تركز على مرتكبي الجرائم تعاونا مستمرا من جانب حكومة العراق. وفي هذا الصدد، نستمد تشجيعنا من طرائق العمل التعاونية بين الفريق والسلطات العراقية، ونأمل أن يقدم القضاء العراقي الدعم اللازم في هذا المسعى.

تقر كينيا بالخطوات التي قطعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تنفيذ ولايته دعما للجهود المحلية الرامية إلى مساءلة التنظيم عن جرائمه في العراق، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات، فضلا عن مجموعات الأقليات، ولا سيما الأيزيديين. ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها المستشار الخاص تماشيا مع ولايته لتعزيز المساءلة العالمية عن الجرائم التي ارتكبها داعش وتحقيق العدالة لجميع الناجين والضحايا، بغض النظر عن الدين أو نوع الجنس أو العرق، وعلى الرغم من القيود الأمنية، والتكنولوجية، والنفسية والاجتماعية، والقيود الكبيرة المفروضة على الموارد.

وتؤيد كينيا مبادرات التحقيق التي يقوم بها فريق التحقيق للكشف عن الميسرين الماليين الرئيسيين للإرهابيين. وهذا من شأنه أن يقطع

شوطا طويلا نحو محاسبة عملاء الإرهاب والميسرين لهم على جرائمهم. ونشيد أيضا بالجهود الجارية لتبادل المعلومات بين الوكالات الأمنية ونظام العدالة لضمان محاكمة عناصر تنظيم الدولة الإسلامية.

إن ما يحققه فريق التحقيق من نجاحات يقدم دروسا مفيدة في التحقيق في أعمال مماثلة قد ترقى إلى جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إبادة جماعية ارتكبها تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه في أجزاء أخرى من العالم. ومن الجدير بالذكر أن استحداث داعش للأسلحة الكيميائية ونشرها، واستغلال النظم المالية، واستخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كلها مكنته من زيادة قوته الفتاكة، وتعزيز قدرته على نشر مخالبه في أجزاء أخرى من العالم.

أما في أفريقيا، فلا تزال الجماعات المنتسبة لداعش في الصومال وموزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل تستلهم أساليب تنفيذ هجمات معقدة تزعزع استقرار الحكومات، وترهب السكان المدنيين، وتزيد من هشاشة الدولة. وفي شرق أفريقيا، تشكل حركة الشباب، وهي جماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة، التهديد الرئيسي للسلام والأمن. وهذه الجماعة الإرهابية تستمد نفوذا كبيرا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينضمون إلى الجماعة ويأتون من داعش والحركات التابعة لها. لذلك، ما برحت كينيا تدعو بشدة إلى تطبيق القوة الكاملة لنظم الجزاءات المفروضة على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك النظام المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على كل الجماعات الإرهابية على قدم المساواة وبدون محاباة.

في الختام، تثني كينيا على الحكومة العراقية لتعاونها المستمر مع فريق التحقيق ودعمها له. ونحث المجتمع الدولي على تعزيز التمويل لمعالجة الثغرات التشغيلية والتكنولوجية الحديثة القائمة لتيسير عملية الإسراع في التحقيقات، والتنفيذ الكامل لولاية الفريق وفقا لأعلى المعايير الممكنة.

**السيد ميلز** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص على إحاطته وقيادته لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يضطلع بولايته الصعبة ولكن الحاسمة.

ترحّب الولايات المتحدة بالأنباء التي تفيد بأن فريق التحقيق، كما سمعنا من المستشار الخاص، بدأ يكشف كيف استخدم قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة لتمويل التنظيم لجرائمه، ولا سيما لتنفيذ الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة في المناطق التي كان يسيطر عليها، ولارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتطهير عرقي ضد تلك الجماعات نفسها، وكذلك ضد المسلمين السنة والأكراد والأقليات الأخرى. وترحّب الولايات المتحدة أيضاً بأن الفريق يعيد بناء تسلسل قيادة التنظيم وصولاً إلى المستوى المحلي بغية تحديد المسؤولية الفردية للجناة المتورطين في جرائم محددة.

ونشير أيضاً إلى أن الأدلة التي كشف عنها الفريق، بما في ذلك الاتصالات المباشرة بين كبار القادة، تكشف عن الأساليب التي استخدمها تنظيم داعش لتطوير الأسلحة الكيميائية. كان تنظيم داعش متعّمداً وضليعاً، حيث أجرى تجارب على البشر لتحسين قوة الفتك؛ ثم حفز التنظيم نشر تلك الأسلحة الفتاكة من خلال تقديم مكافآت مالية محددة لقوات داعش التي نشرت تلك الأسلحة.

وتنضم الولايات المتحدة إلى غيرها في الإشادة بالعمل الرائع لأعضاء الفريق المتفانين في جمع وحفظ وأرشفة وتحليل الأدلة على الجرائم التي ارتكبها أعضاء داعش. ويسرّنا أن نسمع عن نجاحات فريق التحقيق في تطوير حلول مبتكرة لجمع البيانات وتخزينها لمواجهة التحديات التي تشكّلها ملايين الصفحات من الوثائق والمحتوى الرقمي الواسع الذي يتعامل معه المستشار الخاص.

ونرحّب أيضاً بالتقارير التي تفيد بالتعاون القوي بين الفريق ومكتب رئيس الوزراء العراقي ووزارة الخارجية والمحاكم العراقية، فضلاً عن سلطات المحافظات وحكومة إقليم كردستان، لا سيما مع انتقال الفريق إلى إعداد ملفات القضايا لتوثيق الجرائم التي ارتكبها أفراد معينون لاستخدامها في الملاحقات القضائية.

ونرحّب أيضاً بالأنباء عن تزايد تعاون الفريق مع سلطات إنفاذ القانون من خارج العراق في الوقت الذي تسعى فيه تلك الدول إلى محاكمة مواطنيها الذين ارتكبوا جرائم بوصفهم مقاتلين أجانب. ونرحّب بدعم الفريق لهيئة الادعاء السويدية أثناء محاكمة مواطنة سويدية على جرائم حرب ارتُكبت خلال فترة وجودها مع داعش، كما سمعنا من المستشار الخاص.

وفي سياق قدرة الفريق المتزايدة على دعم الملاحقات القضائية، تحثّ الولايات المتحدة الدول الأعضاء على إعادة مواطنيها المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو أفراد الأسر المرتبطة بداعش في العراق وسورية إلى أوطانهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم ومقاضاتهم، حسب الاقتضاء. إن عمل الفريق جوهري للمصالحة في العراق. ومن شأن الملاحقات القضائية الشفافة التي تفي بالحد الأدنى من ضمانات المحاكمة العادلة والحماية القانونية أن تضمن المساءلة. ويمكن أن يؤدي تحديد هوية الرفات وإعادتها إلى أفراد الأسر إلى توفير نهاية كريمة وتعافٍ للمجتمع.

وفي الختام، يبقى داعش عازماً على تحقيق أهدافه البغيضة على الرغم من تضاؤله. ومن خلال دعم خبراء الفريق للجهود العراقية لمحاسبة أعضاء داعش، جنباً إلى جنب مع عمليات القوات العراقية في مكافحة الإرهاب والتحالف الدولي لمواجهة داعش، سيكون من الواضح بشكل متزايد لأعضاء داعش والمجندين فيه أنه لا مستقبل لداعش.

**السيدة هايمرباك** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر بدوري المستشار الخاص ريتشر على إحاطته الشاملة اليوم.

ولا تزال النرويج مؤيداً ثابتاً لولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق شرط أساسي لسيادة القانون والسلام المستدام في البلاد.

ويشجّعنا التقدّم الذي أحرزه الفريق والشركاء العراقيون خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي نحو تقديم مرتكبي جرائم تنظيم الدولة الإسلامية إلى العدالة. ونُثني أيضاً على الفريق لاستكمال تقريره الأولي لتقييم حالة استخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونتطلّع إلى موجز القضية النهائي لهذا المسار الاستقصائي الحاسم الذي ينبغي النظر إليه أيضاً من حيث صلته بالهيكل الدولي لعدم الانتشار.

ونرحّب بالتقدم المبلغ عنه في العديد من التحقيقات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد المسيحيين والأيزيديين والأقليات الأخرى. ويسرّنا أن نشير إلى أن أولويات الفريق بدأت تتحول من التحقيقات الهيكلية إلى إعداد موجزات قضايا محددة لدعم محاكمة فرادى الجناة. وهذا التطور علامة واضحة على كفاءة عمل الفريق وخطوة حاسمة نحو المساءلة.

وفيما يتعلق بالأولويات المواضيعية المتداخلة، نشيد مرة أخرى بالفريق على استخدامه المستمر نهجاً يركز على الناجين ويراعي السن والاعتبارات الجنسانية في جميع أعماله. ونثني على الفريق لمواصلته بناء قدراته في المجالات القطاعية المتخصصة، بما يكفل إجراء أنشطة التحقيق وفقاً للمعايير الدولية. وفي سياق التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المسيحيين، نشير إلى أن هذا النهج سمح للفريق بـ "الوصول إلى الناجين من العنف الجنسي والجنساني ... على الرغم من القيود الاجتماعية الصعبة". وهذا إنجاز بالغ الأهمية في مجال التحقيق، وهو أيضاً أولوية رئيسية للنرويج.

وبالمثل، فيما يتعلق بالتحقيق في استخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، نشير إلى أن التقرير السابق للفريق وصف "أضراراً جنسانية لم يبلّغ عنها بالقدر الكافي" (S/2021/974، الفقرة ١٩) عانى منها أولئك الذين استهدفتهم هذه الأسلحة. وعند الانتهاء من التقييم الأولي للحالة في التحقيق، كنا لنرحّب بإدراج معلومات إضافية تتعلق بنوع الجنس في التقرير الحالي (انظر S/2022/434).

أخيراً، يسر النرويج أيضاً أن تنوّه بالشراكة القوية التي لا تزال مستمرة بين الفريق والسلطات العراقية، بما في ذلك الشراكة الواسعة بشأن مجموعة واسعة من تدابير بناء القدرات والمساعدة التقنية لتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية. ونشيد بصفة خاصة بالعراق على

مشاركته وتعاونه النشطين في ذلك الصدد. بيد أننا سنكون حريصين على معرفة المزيد عن جهود الفريق لدعم العراق في اعتماد تشريع وطني يسمح بمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية – وهو شرط مسبق للوفاء بولاية الفريق.

وفي الختام، أودّ مرة أخرى أن أشكر المستشار الخاص ريتشر على إحاطته المقدّمة اليوم. ولا يزال عمل الفريق أساسياً لضمان المساءلة عن جرائم داعش وتحقيق العدالة للناجين والسلام المستدام للعراق. ويمكن للمستشار الخاص أن يعوّل على دعم النرويج المستمر.

**السيدة أوبونغ – نتيري** (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يرحب بالتقرير الثامن للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2022/434). ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للمستشار الخاص كريستيان ريتشر على الإحاطة القيمة التي تجلب مزيداً من الفهم للمعايير الرئيسية في الوضع الراهن عند تنفيذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

ويعلم مجلس الأمن جيداً أن آمال الشعب العراقي وتطلعاته، فضلاً عن توقعه إجراء تحقيق سريع ونزيه ومستقل في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية المرتبطة به ضد المدنيين والجماعات الضعيفة في العراق، مرتكزة بقوة على عمل الفريق.

لذلك يجب أن نواصل تعبئة المجتمع الدولي لكي يظل منخرطاً في السعي إلى المساءلة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الحيوي لفريق التحقيق لتمكينه من مساعدة السلطات العراقية على إجراء التحقيقات اللازمة على نحو شامل في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، ولا سيما ما أبلغ عنه من انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية وأعمال التخريب المتعمدة التي تستهدف المواقع الثقافية والدينية.

وترى غانا أن الحفاظ على الزخم ضروري لمساءلة جميع الذين يعتقدون أن بإمكانهم الإبقاء على الإفلات من العقاب لتحقيق مكاسب ضيقة وأيديولوجية ودينية، بما في ذلك استخدام العنف لإرهاب الفئات والأفراد الضعفاء. والمساءلة أساسية للتصدي على نحو حاسم لآفة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي ذلك السياق، يتحتّم على المجتمع الدولي ألا يقبل أي حالة تسمح للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به في العراق أو في أي مكان آخر بالإفلات من العقاب. وفي غياب المساءلة الفعالة، فإننا لا نقوض الكفاح العالمي ضد الإرهاب فحسب، بل وربما نخاطر بتقليص آمال الضحايا والناجين في تحقيق العدالة.

وإذ نضم صوتنا إلى أعضاء المجلس الآخرين في التنويه بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزه الفريق، فإننا نشير إلى أنه يمكن القيام بالكثير في مجال تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الفريق والسلطات العراقية المختصة. وفي هذا الصدد، نود التطرق إلى النقاط الثلاث التالية:

أولا، من المهم ضمان أن يضع فريق التحقيق في اعتباره ضرورة القيام بعملية يقودها العراقيون ويملكون زمامها. فالمسؤولية الوطنية والدعم الوطني للأنشطة الرئيسية للفريق على الصعيدين الاستراتيجي والعملياتي وفي جمع الأدلة، تمشيا مع الاختصاصات، أمر هام لإعداد ملفات قضايا يمكن أن تيسر نجاح المحاكمات. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يسعى الفريق إلى أن يحل محل النظام القضائي العراقي أو أن يعمل كبديل له، بل ينبغي أن يكمله من خلال توفير ما يلزم من دعم مؤسسي وموارد لمساعدة قضاة التحقيق والمحققين العراقيين في مهمة جمع الأدلة وحفظها بغية مساعدتهم في مقاضاة مرتكبي الجرائم بفعالية.

ثانيا، ينبغي للسلطات السياسية والقضائية العراقية أن تحرص على مواصلة التعاون والتنسيق السليمين اللذين اتسمت بهما علاقتها مع فريق التحقيق. ونشجع السلطات العراقية ذات الصلة على زيادة جهودها الرامية إلى إزالة العقبات الإدارية والروتين الحكومي والبيروقراطية من أجل تهيئة الظروف والبيئة اللازمة لدعم العمل الهام الذي يضطلع به الفريق. وينبغي ألا يغيب عن بال الجميع، بما في ذلك المسؤولون العراقيون، أن الملاحقات القضائية القائمة على الأدلة

أساسية لضمان تحقيق العدالة دون تمييز أو انتقائية لجميع المواطنين المتضررين، بغية النهوض بالمصالحة الوطنية الحقيقية.

أخيرا، نود أن نشدد على أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف لا يزالان يشكلان عنصرا حيويا في أي جهد مجد لإضعاف قدرات الجماعات الإرهابية والحد من التهديدات الخطيرة التي تشكلها على السلام والأمن الدوليين. والعمل المشترك والمنسق بين جميع الأطراف المعنية والشركاء الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لمنع الإرهاب ومكافحته بصورة شاملة، بما في ذلك القضاء على العمليات المبهمة والسرية للجماعات الإرهابية وقيادتها وهياكلها وتمويلها وأيديولوجيتها وعمليات صنع القرار فيها.

في الختام، تؤكد غانا دعمها لقيادة المستشار الخاص كريستيان ريتشر وتتطلع إلى التنفيذ الناجح لولاية الفريق.

**السيد سون جي تشيانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المستشار الخاص ريتشر على إحاطته.

إن جمع الأدلة أساس هام لتحقيق المساءلة عن الأعمال الإرهابية التي ارتكبها تنظيم داعش. وتدعم الصين فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في مساعدة الحكومة العراقية على جمع الأدلة. ونرحب بالتقدم العام الذي أحرزه فريق التحقيق، ولا سيما في تحقيقاته بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتمويل الإرهاب، مما سيساعد على تهيئة الظروف لتحقيق المساءلة عن الأعمال الإرهابية.

ويتحمل العراق المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة داخل أراضيه. وينبغي أن يُظهر المجتمع الدولي احتراما حقيقيا لسيادة العراق وولايته القضائية على أراضيه وأن يدعمه في السعي إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الإرهابية بموجب قانونه المحلي. ونشجع الفريق على مواصلة تعزيز تعاونه مع الحكومة العراقية، وخاصة فيما يتعلق بنقل الأدلة إلى العراق بشكل سريع وكامل، تمشيا مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإذا أراد فريق التحقيق تبادل الأدلة مع الدول الأعضاء الأخرى، فعليه أن يحصل على موافقة الحكومة العراقية وأن يتقيد بمبدأي الشفافية وعدم التمييز. وينبغي أن يحافظ الفريق على علاقات بناءة وتعاونية مع الحكومة العراقية وأن يساعدها في بناء القدرات وجمع الأدلة والرقمنة، من بين أمور أخرى. ومن بين جهود الفريق الجديرة بالثناء تبرعه بنظام مختبر لمعلومات الحمض النووي للحكومة العراقية ومساعدته لها في الرقمنة. إن استخدام تكنولوجيات جديدة لزيادة الفعالية في مجال مكافحة الإرهاب ممارسة مفيدة ويمكن أن يشكل نقطة مرجعية هامة لاستخدام التكنولوجيا في مجالات أخرى.

وينبغي التأكيد على أن الفريق إنما هو ترتيب مؤقت وانتقالي لدعم الجهود العراقية لتحقيق المساءلة وينبغي ألا يصبح هيئة دائمة تابعة للأمم المتحدة. وقد حدد تقرير الفريق للعام الماضي (انظر S/2021/974) بعض الأفكار الأولية لاستراتيجية الإنجاز، التي نأمل أن يواصل الفريق بلورتها وتنفيذها.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، ومكافحة الإرهاب تتجاوز الحدود. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم العراق في جهوده لمكافحة الإرهاب وتعزيز مكاسبه التي حققها بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب. وندعو البلدان المعنية إلى التعجيل بإعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في العراق إلى أوطانهم. ويتحتم أيضا تعزيز التعاون في إطار الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ويجب أن نكافح جميع المنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن بصفتها هذه وأن نتجنب تسييس مكافحة الإرهاب واعتماد معايير مزدوجة.

**السيدة أوسوليفان** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أنوه بحضور الممثل الدائم للعراق وأن أشكر السيد ريتشر على تقريره (انظر S/2022/434) وإحاطته بعد ظهر اليوم. ويمكنه أن يعول على دعم أيرلندا القوي للعمل الحاسم الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في السعي إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها داعش.

ترحب أيرلندا بالتقدم الذي أحرزه الفريق في جميع مسارات التحقيقات التي أجراها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونسلم بأن تعاون السلطات العراقية، بما في ذلك حكومة إقليم كردستان، مع فريق التحقيق كان أساسيا لضمان إحراز هذا التقدم. ونرحب بالانتهاء من إعداد تقرير أولي لتقييم الحالة بشأن استحداث داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدامها، بما في ذلك في تازة خورماتو في عام ٢٠١٦. إن الطريقة المتعمدة التي سعى بها تنظيم داعش إلى إنتاج أسلحة الدمار الشامل ونشرها مروعة حقا. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن ذلك.

ويسرنا إحراز تقدم كبير في التحقيق المواضيعي الذي يجريه الفريق في أعمال العنف الجنسي والجنساني التي ارتكبها داعش. وتُظهر الرؤى التي استمدها الفريق من خلال مقابلاته مع النساء الأيزيديات الأكبر سنا القيمة والأهمية الحقيقيتين لكل من نهج التحقيق المراعية للنوع الاجتماعي والمراعية للسن. كما ننوه بالتقدم المحرز في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى ونود أن نشكر المجتمع المدني على تحديد الشهود الذين يلزم إجراء مقابلات معهم. وفي حين أن المساءلة وتعويض الضحايا والناجين أمران في غاية الأهمية، فإن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي يضمن تلبية احتياجاتهم على المدى الطويل. وعلى نطاق أوسع، نشيد بالفريق على شراكته المستمرة مع المجتمع المدني، التي عززت إلى حد كبير كم الأدلة التي بحوزته.

على نحو ما أوضح المستشار الخاص، تتمحور أولويات فريق التحقيق حول تحديد هوية الجناة الذين يتحملون القسط الأوفر من المسؤولية عن الجرائم الفظيعة وإعداد ملفات قضايا محددة الأهداف بالتعاون مع القضاء العراقي. وهذه خطوة هامة في الانتقال من جمع الأدلة إلى المحاكمات القائمة على الأدلة. ومع ذلك، فإن أساس تعزيز مساءلة مرتكبي الجرائم من داعش والمضي قدما في تبادل الأدلة بين الفريق والسلطات العراقية هو بذل جهد مستمر لتطوير التشريعات التي تمكن من المقاضاة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية على المستوى المحلي. ومن ثم، تدعو أيرلندا الجهات الفاعلة ذات الصلة في العراق إلى تشكيل حكومة في أقرب وقت ممكن بغية إحراز تقدم بشأن هذه التشريعات على سبيل الأولوية. كما نؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ أن هذه التشريعات ينبغي ألا تنطوي على تطبيق عقوبة الإعدام.

يقدم الفريق مساعدة ودعم تقنيين متعددي الأوجه إلى السلطات العراقية، بدءا من رقمنة الأدلة وحفظها إلى تقديم الخبرة في مجال الطب الشرعي وفتح المقابر الجماعية وتدريب القضاة والمحققين. ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤدى دورا هاما في تعزيز القدرات الرقمية للفريق من خلال مشروع الاتحاد الأوروبي للرقمنة، ونحث بقوة على مواصلة تلك المساعدة التقنية الهامة.

وإلى جانب العراق، نرحب أيضا بالمساعدة المستمرة التي يقدمها الفريق لدعم التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية في مجموعة من الولايات القضائية، بما في ذلك في أوروبا، ونلاحظ أن توفير تمويل من خارج الميزانية لا يزال بالغ الأهمية لكفالة سرعة التحقيقات في العراق وكذلك لاستجابة الفريق لطلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء. وتشيد أيرلندا بالدول التي مارست الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الفظيعة من أعضاء داعش في العراق، ولاحظنا مؤخرا الدعم الذي قدمه الفريق إلى هيئة الادعاء السويدية، مما ساعد في إدانة امرأة سويدية لتقاعسها عن حماية ابنها القاصر من أن يتم تجنيده واستخدامه كأحد الأطفال الجنود من قبل تنظيم داعش.

وفي ذلك الصدد، نشجع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على البناء على التقدم المحرز حتى الآن وتعزيز التعاون في مجال تبادل الأدلة مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا دعم أيرلندا الثابت لعمل المستشار الخاص في تحقيق العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

**السيدة أغيار باربوزا** (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المستشار الخاص ريتشر وفريقه على عملهم وعلى المعلومات المستكملة الشاملة التي قدمها بشأن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم للعراق وأن أثني على الحكومة العراقية لتعاونها مع الفريق في عمله.

إن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق تستحق أقصى درجات الإدانة. ويجب ألا يمر استخفاف الجناة المطلق بالقانون والأرواح المدنيين دون عقاب. إن تعزيز المساءلة عن جرائم داعش في العراق عامل أساسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في البلد.

لقد عانى السكان من جميع الطوائف الدينية في جميع أنحاء البلد من عواقب الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية، ويجب أن يتلقى جميع الناجين الدعم في جهودهم للمضي قدما في حياتهم داخل مجتمعاتهم. ولذلك، فإننا نشيد بالتقدم المحرز في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الأساسية بموجب القانون الدولي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الطائفة المسيحية، فضلا عن المجموعات العرقية والدينية الأخرى في العراق.

ونرحب أيضا بالاستنتاج الذي خلص إليه المستشار الخاص في تقريره (انظر S/2022/434) بأن فريق التحقيق قد شرع في مرحلة مركزية جديدة من عمله، وهي إعداد ملفات القضايا لمساءلة قادة تنظيم الدولة الإسلامية عن جرائمهم. وغني عن البيان إن فريق التحقيق، في إطار تنفيذ ولايته، يجب أن يكون محايدا ومستقلا وأن يتصرف بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

والقواعد الدولية المتعلقة بتخصيص الولاية القضائية فيما بين الدول، على وجه الخصوص، من الفروع ذات الصلة من فروع القانون الدولي. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية احترام السيادة العراقية في السعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة على أراضيه، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل فريق التحقيق للمعلومات مع بلدان ثالثة.

ونذكر بأن ولاية فريق التحقيق لدعم الملاحقات القضائية المحلية تعرف السلطات العراقية بأنها المتلقي الرئيسي المقصود للأدلة. وبروح من الشراكة، نشيد بالتعاون بين فريق التحقيق والحكومة العراقية في جمع الأدلة على الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وتخزينها وتحليلها. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي يبذلها فريق التحقيق لبناء قدرات النظام القضائي العراقي. إن مسؤوليتنا الجماعية عن تحقيق العدالة والتماس الانتصاف لضحايا الجرائم الدولية، بما في ذلك من خلال المحاكم المحلية التي يعاونها فريق التحقيق، لا يمكن تناولها على نحو سليم إلا كجزء من جهود منسقة جماعية.

ومن الجوانب الهامة الأخرى لأنشطة فريق التحقيق الرقابة، التي تنطبق أيضا على أجهزة التحقيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الطابع الوقائي. ولا يمكن تحقيق العدالة إلا في حدود القانون، ويجب أن نتمكن من التأكد والإشراف على امتثال أجهزة الأمم المتحدة لتلك الحدود.

وفي الختام، نحيط علما بحاجة الفريق إلى توظيف خبراء لدعم أنشطته في العراق وتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التنوع الجغرافي بين موظفي الفريق.

**السيد راغوتاهالي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المستشار الخاص ريتشر على إحاطته، وأرحب بالممثل الدائم للعراق في الجلسة.

أنشأ مجلس الأمن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لمساعدة حكومة العراق وشعبه في السعي لتحقيق العدالة في الجرائم البشعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام. ومن بين ضحايا جرائم داعش المروعة في العراق ٣٩ مواطنًا هنديًا. إن تنفيذ ولاية الفريق، التي تشمل جمع الأدلة على جرائم داعش المرتكبة في العراق وتبادلها في الوقت المناسب، سيسهم في ضمان المساءلة عن تلك الجرائم ومكافحة إفلات الإرهاب من العقاب.

إن تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم، ولا سيما تلك التي ارتُكبت ضد طوائف الأقليات في العراق، أمر حاسم لتحقيق مصالحة سلسة وسلام مستدام في العراق. وستدعم التحقيقات الجارية بشأن الهجمات على الطوائف المسيحية والسنية والكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة وتعزيز التقارير الأولية الموجزة عن القضايا في الهجمات على الطائفة الأيزيدية جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تعزيز مصداقية كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب إلا عندما نتمكن من ضمان المساءلة عن أعمال الإرهاب الخطيرة واللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون والذين يحرضون على الإرهاب ويدعمونه ويمولونه. ومن شأن الدعم المالي الذي تقدمه الهند إلى الفريق في هذين المجالين الرئيسيين من التحقيقات أن يعزز تحقيق ذلك الهدف.

ونرحب باستكمال تقييم القضية الأولي بشأن تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل داعش في العراق. والملاحظات الأولية للتقرير تبعث على القلق العميق، لأنها تكشف عن أن جماعة إرهابية تسيطر على مناطق شاسعة يمكنها أن تطور وتنشر تلك الأسلحة الفتاكة في غضون فترة زمنية قصيرة عن طريق إساءة استخدام الهياكل الأساسية التعليمية والمالية والتجارية للدولة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لتلك المسألة، لأن هذا النموذج يمكن أن تستنسخه جماعات إرهابية أخرى تتمتع بسيطرة إقليمية كبيرة. ونشجع الفريق على تشاطر النتائج التي توصل إليها فيما يتعلق بذلك التحقيق مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي أنيطت بها ولاية مساعدة البلدان على منع حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل.

إن تدمير تنظيم الدولة للتراث الثقافي في العراق معروف على نطاق واسع. وفي التحقيقات الأولية التي أجراها الفريق، حدد عددا من هذه الجرائم، بما في ذلك تدمير الأضرحة والمواقع الهامة ثقافيا التي تخص طوائف الأقليات في العراق. وستعزز مساهمة الهند المالية في الفريق تحقيقاته في هذا المجال المهم وستمكن من إجراء محاكمات على هذه الجرائم.

ويجب أن يظل عمل الفريق في العراق مدعوما بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع السلطات العراقية وجهودها لبناء القدرات. ونشيد بالعمل المشترك للفريق مع القضاء العراقي ومشاريعه للمساعدة في مجالات مثل رقمنة السجلات والاستدلال الجنائي العلمي للحمض النووي وحفريات المقابر الجماعية. ونلاحظ أيضا الزيادة في عدد الخبراء العراقيين الذين يشكلون جزءا من الفريق. وزيادة قدرات الوكالات والخبراء العراقيين أمر بالغ الأهمية من منظور طويل الأجل، ونشجع الفريق على مواصلة عمله الجيد في ذلك المجال.

ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن الأدلة التي جمعها وتشاركها الفريق مع بلدان ثالثة قد أسفرت عن محاكمة وإدانة إرهابيي داعش. ويجب أن تبدأ عملية جديدة لتبادل الأدلة على نحو مماثل مع السلطات العراقية في أقرب فرصة ممكنة من أجل دعم المحاكمات والملاحقات القضائية في المحاكم العراقية. ومن المؤسف أنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات، لم يتمكن الفريق من تلبية متطلبات الإثبات لحكومة العراق بشكل كامل بسبب الاختلاف في تفسير ولايته. ويتطلب ذلك تصحيحا في أقرب وقت ممكن.

لقد قدم شعب العراق تضحيات هائلة في كفاح العراق ضد الإرهاب. وبوصفنا بلدا ظل ضحية للإرهاب لعقود عديدة، فإننا نشاطره آلامه وأحزانه. ويجب تحقيق العدالة لضحايا جرائم داعش وأسرهم، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث حتى تتم محاسبة المسؤولين عن الفظائع بشكل كامل. ومن شأن التنفيذ الكامل والحسن التوقيت لولاية الفريق أن يسهم في ضمان العدالة للمتضررين.

**السيدة ديم لابيل** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد كريستيان ريتشر، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم

المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على عرضه التقرير الثامن للفريق (انظر S/2022/434)، المقدم عملا بالقرار ٢٥٩٧ (٢٠٢١).

وأرحب بحضور سفير العراق، الذي يعبر مرة أخرى عن التزام العراق بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي وفريق التحقيق لكفالة تحقيق العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. ونهنئ جميع أعضاء الفريق على عملهم المتميز، وأحيانا في ظروف صعبة، ونكرر تأكيد دعمنا للفريق.

وبفضل الإجراءات التي اتخذها الفريق في الميدان مع السلطات الوطنية والمحلية، أحرز تقدم كبير. ونرحب على وجه الخصوص بإنجاز التقرير الأول عن تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل داعش في العراق، والذي يستند بشكل خاص إلى الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية في سنجار من آب/أغسطس ٢٠١٤.

ونرحب أيضا بإنشاء مختبر للتحليل وبالتقدم المحرز في التحقيق المالي بشأن الخزانة المركزية لتنظيم داعش (بيت المال) والأعمال التي أنجزت في بداية آذار/مارس لفتح ثلاث مقابر جماعية في هردان ومحيطها في قضاء سنجار، بالشراكة مع الإدارة الطبية والقانونية في وزارة الصحة العراقية، مما أدى إلى اكتشاف أكثر من ٥٠ جثة. وأود الآن أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، يكمن جمع الأدلة والحفاظ عليها في صميم ولاية فريق التحقيق وثمة أهمية بالغة للتقدم الذي أحرزه في رقمنة الأدلة لمنع فقدان الأدلة أو تلفها. ونشجع فريق التحقيق على مواصلة هذا العمل من أجل أن يحقق، بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، هدفه المتمثل في رقمنة نصف الأدلة التي يحتفظ بها حاليا في شكل مطبوع. ونرحب أيضا بالالتزام المستمر لفريق التحقيق تجاه المجتمع المدني العراقي. إن الحوار بين فريق التحقيق والمجتمع المدني ضروري لتحقيق الأهداف التي تقع في صميم ولايته. وأتاح هذا الحوار أيضا جمع إفادات قيمة من شهود، مما مكن من إحراز تقدم في التحقيقات وتسليط الضوء على الجرائم التي ارتكبها داعش.

ثانيا، إن التعاون ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبها داعش، وقد أسهم التعاون المعزز لفريق التحقيق مع الحكومة العراقية إسهاما كبيرا في التقدم الذي أحرزه. كما نؤكد أهمية استمرار فريق التحقيق في إذكاء الوعي في أوساط الهيئات القضائية العراقية فيما يتعلق بولاية الآلية، على النحو المحدد في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك عن طريق تدريب قضاة التحقيق العراقيين في مجال القانون الجنائي الدولي وإعداد ملفات القضايا والملاحقات القضائية لأعضاء تنظيم داعش بتهم ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. ونشجع السلطات العراقية على مواصلة حوارها مع فريق التحقيق بشأن تلك المسائل. وعلى نطاق أوسع، تدعو فرنسا جميع الدول المهتمة إلى دعم عمل فريق التحقيق من خلال تعزيز التعاون والدعم المالي المتناسب. ومع ذلك، من المهم أيضا التذكير بالموقف الثابت للأمم المتحدة فيما يتعلق بتشاطر الأدلة في الإجراءات القضائية التي قد تؤدي إلى عقوبة الإعدام، بغض النظر عن المكان.

ثالثا، يجب أن يظل مصير الضحايا شاغلنا الرئيسي. وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، يقوم فريق التحقيق حاليا بتدريب ٨٠ من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على تقديم الدعم للضحايا، وهو ما يشكل ركيزة أساسية لإعادة الإعمار والمصالحة للشعب العراقي. وهذا النهج الذي يركز على الضحايا، فضلا عن النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي اعتمده فريق التحقيق في جميع أعماله، أمر أساسي.

في الختام، تؤكد فرنسا من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب. فلم يختف التهديد الذي يشكله داعش. ولا تزال تلك المنظمة الإرهابية تشن هجمات مميتة بصورة متكررة. وستواصل فرنسا، بالتعاون مع شركائها، الوقوف إلى جانب العراق في مكافحة الإرهاب، وستظل مصممة على مواصلة العمل لكفالة هزيمة داعش

بشكل دائم. وبالنظر إلى خطر عودة ظهور داعش، يجب أن يظل المجلس مستَنفرا بما في ذلك من خلال تقديم الدعم القوي لعمل فريق التحقيق. إن مكافحة إفلات جميع مرتكبي الجرائم من العقاب أمر حتمي لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة لفائدة الشعب العراقي بأسره.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

أشكر المستشار الخاص ريتشر على عمله وعلى المعلومات القيمة التي قدمها إلى المجلس اليوم. وأرحب أيضا بحضور سفير العراق في جلسة اليوم.

تشيد ألبانيا بالعمل الممتاز الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جمع وتوثيق وحفظ الأدلة على الجرائم، بما في ذلك العنف الجنسي والجرائم التي تستهدف الأقليات، فضلا عن استخدام التنظيم للأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونرحب بدعم فريق التحقيق للسلطات العراقية وتعاونه القوي معها، فضلا عن تعاونه مع السلطات القضائية الوطنية. ومن شأن تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء ذات الصلة أن يمكن نظم العدالة من مقاضاة المسؤولين عن تمويل الأنشطة الإرهابية ودعمها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم. ونشيد بالسلطات على عملها في إعادة بناء التراث الثقافي الذي تضرر أو دُمر بسبب تنظيم داعش.

لقد هُزم تنظيم داعش. والخلافة لم تعد موجودة. ومع ذلك، لا تزال الخلايا النائمة والجماعات المنتسبة للتنظيم تشكل تهديدا وشيكا وعالميا في مختلف المناطق، وانتشار تنظيم داعش في أفريقيا يثير قلقا بالغا. ونحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود موحدة والتنسيق على الصعيد العالمي لكسب المعركة ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا تزال ألبانيا ملتزمة التزاما كاملا بالمساءلة. ونعيد التأكيد على أن تحقيق العدالة ليس اختياريا ولا ينبغي أن يكون كذلك. وهو أمر لا بد منه في كل مكان، بما في ذلك لتمكين الشعب العراقي من إعادة بناء مستقبل أفضل يعمه السلام. كما أنه تذكير لجميع الجناة بأنهم سيخضعون للمساءلة على أفعالهم وسوف يُحاسبون على جرائمهم. والتعاون الإقليمي والدولي هام في هذا الصدد. ويجب أن ننتقل من جمع الأدلة إلى تسليم المطلوبين إلى الهيئات القضائية على الصعيد الوطني.

ولئن كانت المقاضاة القانونية لجميع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتعذيب والمعاملة أمرا بالغ الأهمية، فإننا بحاجة إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب. وتحث ألبانيا الدول الأعضاء على إعادة جميع الأفراد المتورطين في أنشطة إرهابية إلى أوطانهم ومحاكمتهم، حسب الاقتضاء، فضلا عن تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق توفير وظائف آمنة وخيارات سكنية وخدمات تعليمية لهم ولأفراد أسرهم. وينبغي التركيز بشكل خاص على احتياجات الأطفال ويجب أن تكون مصالح الطفل الفضلى هي المبدأ التوجيهي. وقد نجحت ألبانيا في إعادة عشرات النساء والأطفال من معسكرات الاحتجاز في سورية والعراق إلى وطنهم وزودتهم بالوسائل التي يحتاجونها لبدء حياة جديدة.

إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر حتمي لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة في العراق. ويجب على مجلس الأمن أن يُظهر وحدة الصف وأن يدعم آليات الأمم المتحدة في منع عودة ظهور تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له في العراق أو أي مكان آخر. إن تعزيز التعاون على جميع المستويات وتشاطر البيانات مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وتشجيع المشاركة الشاملة للمجتمع المدني ودعم الآليات القضائية لعقد محاكمات عادلة وضمان وحماية حقوق الإنسان، كلها أدوات أساسية لكسب الحرب ضد الإرهاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين مرة أخرى إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام المجلس بالاستفادة بقدر أكبر من الفعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم** (العراق): يسرني أن أستهل كلمتي، ممثلاً عن بلدي، بالإعراب عن الشكر والامتنان لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسية ومكاتبها، من خلال قراراتها وتوصياتها ومقرراتها، وللجهود الدولية كافة في مساندة العراق لمكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين. كما أتقدم بالتهنئة لألبانيا لتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه الجاري، متمنياً للممثل الدائم لجمهورية ألبانيا وفريقه التوفيق والنجاح في هذه المهمة. كما أتقدم بالشكر إلى المستشار الخاص كريستيان ريتشر وفريقه على إحاطته أمام المجلس من خلال استعراض أهم فقرات التقرير الثامن (انظر S/2022/434) للفريق والذي تضمن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في بلدي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

يتطلع العراق خلال فترة نفاذ القرار ٢٥٩٧ (٢٠٢١) إلى بذل المزيد من الجهد والاهتمام لملاحقة المتورطين والداعمين والممولين لتنظيم داعش الإرهابي مالياً ولوجستياً وسيبرانياً، فضلاً عن جرائم تهريب النفط والآثار التي مارسها التنظيم خلال فترة سيطرته.

وفي إطار ما استعرضه السيد ريتشر في إحاطته المهمة، نشيد بما جاء في التقرير الثامن لفريق التحقيق الذي تضمن عدة نقاط مهمة كانت كفيلة بوصوله إلى هذه المراحل المتقدمة من عمله في العراق. من خلال المشاركة والتعاون مع حكومة العراق وفتح مسارات تحقيق جديدة عن الجرائم التي ارتكبتها التنظيم الإرهابي بحق أبناء الشعب العراقي كافة وتحقيق المساءلة بالتعاون مع الجهات الوطنية العراقية.

وبهذا الخصوص، نشيد أيضا بجهود الفريق ورئيسه لتعزيز المساءلة في جميع أنحاء العالم على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي. وفي ذات الوقت، نؤكد أن المساءلة الجنائية في العراق ما زالت في الانتظار وعيون الضحايا وذويهم تترقب ذلك. فالفريق تشكل من أجل إنصافهم لهول الجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب العراقي.

نشير إلى أن التحدي الأهم أمام الفريق في المرحلة المقبلة هو استكمال تحقيق العدالة والمباشرة، وبالسرعة الممكنة، إلى تقديم الأدلة كافة، سواء تلك التي تحصل عليها الفريق أو تلك الأدلة التي استلمها من العراق وطورها، باستخدام التكنولوجيا المبتكرة، إلى الحكومة العراقية لاستخدامها أمام المحاكم الوطنية العراقية. إذ أن مهام الفريق تتمحور، استنادا إلى القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وقواعد الاختصاص، في جمع وحفظ وتخزين الأدلة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق وتقديم تلك الأدلة إلى العراق من أجل إجراء محاكمات عادلة ومنصفة تساهم في استكمال تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا. فلا يمكن اجتزاء مهمة الفريق في حفظ وتخزين الأدلة والتحقيق في جريمة تلو الأخرى من دون أن يتم استخدام هذه الأدلة في سياقات قانونية وطنية.

وكما أشار التقرير الثامن إلى أن الفريق قد أنهى ملخصات التحقيق في أربع قضايا مهمة، وبالتالي فإن هذا التقدم المحرز في عمل الفريق وجمع الأدلة في هذه القضايا الأربع يعطي فرصة مهمة يتعين على الفريق استثمارها من خلال تسليم هذه الأدلة من أجل إجراء المحاكمات على الصعيد الوطني لمرتكبي الجرائم من عناصر تنظيم داعش الإرهابي.

وبهذا الخصوص، نُذكر بأن التقرير السادس للفريق كان قد أشار إلى ذلك صراحة حول إمكانية إجراء هذه المحاكمات بنهاية عام ٢٠٢١ أو مطلع عام ٢٠٢٢. وبالتالي، فإن ذلك يُعتبر التزاما يجب التعاون لتحقيقه وإنجازه في التوقيتات التي أشار إليها التقرير. وبهذا الخصوص، فإن ما نأمله ونشدد على ضرورته وأهميته للعراق وللمجتمع الدولي هو اتخاذ خطوات سريعة فعلية وعملية في تقديم الأدلة إلى الحكومة العراقية وإجراء المحاكمات الوطنية.

رغم الجهود المبذولة من قبل فريق التحقيق والتعاون المستمر، وبوتيرة متصاعدة، من قبل الحكومة العراقية من أجل إنجاح وتحقيق ولاية الفريق، فإن العراق ينظر إلى أن الفريق قطع شوطا في جمع وحفظ وتخزين الأدلة. وتقدر حكومة بلدي هذه الجهود ودقة وصعوبة البحث وجمع الأدلة وحجم التحديات التي يواجهها الفريق. فالحكومة

العراقية تستشعر الضغط الكبير من الشارع العراقي كافة وذوي الضحايا خاصة لتحقيق المساءلة. وتتطلع حكومة العراق، وبالتعاون مع اللجنة التنسيقية الوطنية، إلى تحقيق أهداف ولاية الفريق.

تؤكد حكومة العراق من جديد التزامها بالتعاون مع فريق التحقيق الدولي وتقديم المساعدة للفريق من خلال اللجنة التنسيقية الوطنية المختصة لدعم وإسناد ولاية عمل فريق التحقيق الدولي، وفقا للاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على إقليمه وبحق أبناء شعبه.

اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لكم وللدول الصديقة التي قدمت الدعم إلى بلدي في مواجهة الإرهاب والعمل سوية إلى أن يتم تقديم الجناة إلى القضاء الوطني. وكذلك الشكر والتقدير لجهود المستشار الخاص ريتشر، وفريقه على ما أحرزوه من تقدم في أنشطة الفريق، رغم التحديات التي تواجههم، وتبادل الخبرات مع الكوادر الوطنية العراقية وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي علي يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي، متمنين له ولفريقه التوفيق الدائم في عملهم.

*رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.*